

## العقوبات الأميركية تزيد من حدة انهيار الاقتصاد الإيراني

### حجم الخسائر تجاوز الـ150 مليار دولار خلال عامين

زادت ضغوط العقوبات الأميركية من تخطب الاقتصاد الإيراني في مربع الأزمات حيث ارتفعت قيمة الخسائر إلى أرقام قياسية وانتفت فرص الالتفاف والمناورة لصد آثار العقوبات.

طهران - اعترفت قيادات إيرانية بأضرار كبيرة تكبدها الاقتصاد حيث لم تعد هناك حيلة لإخفاء الخراب الاقتصادي نظرا لامتداد العقوبات إلى منع واشنطن لوصول دعم مالي إلى إيران وإنذار المؤسسات بتفجر الوضع الاجتماعي جراء ارتفاع البطالة. وقال الرئيس الإيراني حسن روحاني، السبت، إن العقوبات الأحادية المفروضة من الولايات المتحدة الأميركية، على بلاده كلفتها خسائر لا تقل عن 150 مليار دولار، منذ 2018. وجاء ذلك في كلمة لروحاني خلال اجتماع المركز الوطني الإيراني لمكافحة فيروس كورونا في العاصمة طهران، بحسب التلفزيون الرسمي.

وردا على الاتهامات الموجهة للحكومة، وخاصة رئيس البرلمان، محمد بكر قليبايف، بشأن المشاكل الاقتصادية في البلاد، قال روحاني "منطلق كل الجرائم والضغوط على الشعب الإيراني هو واشنطن، والبيت الأبيض". وأضاف "لا ينبغي لأحد أن يضل المواطنين ويعطيهم معلومات خاطئة من أجل مصالح حزبية".

وتابع "وزير خارجية واشنطن هو وزير الجرائم (في إشارة إلى وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو)، يعلن مفتخرا أن واشنطن منعت وصول 70 مليار دولار إلى إيران".

ولفت روحاني إلى أن بومبيو، يفتخر بعدائه وضربه للشعب الإيراني، مشيرا إلى أن مصدر المشاكل في بلاده يعود إلى سياسات الولايات المتحدة تجاه إيران. وأوضح أن "العقوبات الأميركية غير القانونية والمناهضة للإنسانية تسببت في أضرار لإيران لا تقل عن 150 مليار دولار، منذ 2018". وتابع "المفترض للشعب الإيراني أن يعيش

## الشركات الصينية تحقق قفزة في الأرباح

شنغهاي - نمت أرباح الشركات الصناعية في الصين للشهر الرابع على التوالي في أغسطس، مما يرجع جزئيا إلى تعافي أسعار السلع ومعدات التصنيع. واكتسب تعافي الصين قوة دفع نتيجة لتحقق الطلب الكامن، فضلا عن التحفيز الحكومي ومئاتة مثيرة للدهشة للصادرات.

وزادت أرباح الشركات الصناعية بنحو 19.1 في المئة في أغسطس إلى 612.81 مليار يوان (89.9 مليار دولار)، بحسب مكتب الإحصاءات. وبالمقارنة، كان النمو 19.6 في المئة في يوليو، وأغسطس هو الشهر الرابع الذي تسجل فيه الأرباح نموا.

ولكن أرباح الشركات الصناعية ما زالت تتعرض لضغوط خارجية إذ أن تصاعد التوترات بين واشنطن وبين يلقى بظلاله على آفاق التجارة العالمية.



صناعة لا تبالى بالوباء



فرصة قيمة

## برنامج مصري اجتماعي لتحفيز تجارة المستلزمات الدراسية

### معرض «أهلا مدارس» يلبي حاجيات الأسر بتخفيضات تصل إلى 50 في المئة

مثلت العودة المدرسية فرصة لمصر من أجل تحفيز نشاط التجارة الخارجية وتنمية الإقبال على شراء المستلزمات الدراسية بأسعار مناسبة باعتماد سياسة التخفيضات، ما يعكس استراتيجية السلطات للتوفيق ما بين الاستجابة للظرف الاجتماعي المتدهور جراء كورونا والدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

القاهرة - أطلقت الحكومة المصرية معرض «أهلا مدارس» لتسويق المستلزمات المدرسية مع اعتماد تخفيضات وحوافز لمساعدة الطبقات الضعيفة على تلبية احتياجات العودة المدرسية خصوصا في ظل ارتفاع تكاليف التدريس في المدارس الخاصة. والمعرض فرصة عظيمة للأسر، خاصة الكبيرة ونوي الدخل المنخفض لشراء المستلزمات الدراسية، هكذا علقت الأريغينية المصرية يسرية احمد على معرض «أهلا مدارس».

وتواصلت فعاليات مبادرة «أهلا مدارس» التي تشرف عليها وزارة التكوين، حتى الأحد في محاولة تخفيف الأعباء عن الأسر المصرية قبيل بدء العام الدراسي الجديد. وعادة ما تبدأ المدارس في مصر في سبتمبر من كل عام، إلا أن العام الدراسي الجديد هذه المرة سيبدأ في 17 أكتوبر المقبل، بسبب فايروس كورونا الجديد. ونسبت محمد حسن ممثل شركة مصرية بارزة تصنع جميع أنواع الحافلات، إن «التخفيضات تصل إلى 50 في المئة، والمنتهجات تمنع جودة عالية».

وأوضحت أنها انفتحت هذا العام نحو نصف ما انفتحت العام الماضي لشراء نفس المنتجات تقريبا، معبرة عن سعادتها لشراء مستلزمات أطفالها بأسعار منخفضة. وتشارك نحو 300 شركة متخصصة في بيع المستلزمات المدرسية في المعرض الذي أقيم في أرض المعارض بالقاهرة. وقال محمد حسن ممثل شركة مصرية بارزة تصنع جميع أنواع الحافلات، إن «شركتنا حريصة دائما على المشاركة في المبادرات الحكومية التي تهدف إلى مساعدة المواطنين».

وأضاف «نحن ننتج منتجات عالية الجودة ونبيعها في مثل هذه المعارض بسعر التكلفة من أجل تخفيف الأعباء المالية عن المواطنين». وتابع «هذا العام قدمنا المزيد من الخصومات، لأن أزمة كورونا أثرت على معظم المصريين، ومن واجبنا الوقوف إلى جانب شعبنا في مثل هذه الظروف». وجاءت مبادرة «أهلا مدارس» بالتزامن مع مبادرة «كلنا واحد»، التي تشرف عليها وزارة الداخلية، وتوفر المستلزمات المدرسية بتخفيض 30 في المئة، وتستمر حتى 17 أكتوبر القادم. كما تتزامن مع المبادرة الرئيسية «أهلا مدارس» التي يشرف عليها وزير التربية والتعليم، على السمع التي يحتاجها بسعر جيد في متناول قدرته، إلى جانب دعم المصنعين والتجار عبر إعادة حركة الإنتاج والبيع، فضلا عن دعم حركة الاقتصاد وتنشيط السوق والتجارة الداخلية بشكل عام. وأوضح أن هذه المبادرات مثل «أهلا مدارس» توفر كل المنتجات تحت سقف واحد وبأسعار جيدة، وتكون أشبه بأسواق الجملة، بل إن التنافس بين العارضين يجعل الأسعار تنخفض عن أسعار الجملة، منوها بأن نسبة الخصومات في معارض «أهلا مدارس» تتراوح بين 20 و70 في المئة من الأسعار. بدوره، أشاد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية إبراهيم العربي بهذه المبادرات التي تمثل خطوة مهمة نحو إعاش السوق المحلية وتخفيف العبء عن المواطنين، لأن التخفيضات حقيقية. وقال العربي إن توقيت هذه المبادرات مهم للغاية، لتعويض فترة الركود التي ضربت السوق المحلية. عقب ظهور فايروس كورونا.

ويصر خبراء أن الحكومة تسعى لتسهيل العودة المدرسية في مدارس القطاع العام نظرا للصعوبات الكبيرة التي باتت تواجهها الأسر التي تدرس أبناءها في المدارس الخاصة في ظل ضغوط كورونا. وفقدت فئات كثيرة عاملة في القطاع الخاص وظائفها أو أجزاء كبيرة من الرواتب، حيث لا تعد الأسر قادرة على دفع الآلاف من الجنيهات لمدارس أولادها. وتصدر المدارس الخاصة في مصر على أن يدفع الآباء تكاليف العام الدراسي الجديد في الوقت الراهن، مع إضافة نسب الزيادة السنوية وتتراوح بين 10 و25 في المئة عن السنة الماضية، ما رد عليه الكثير من الأهالي بسحب أوراق أولادهم وتحويل مسار تعليمهم إلى مدارس حكومية بتكاليف زهيدة. وتراجعت أسر كثيرة، كانت تنوي إلحاق أبنائها بمدارس خاصة، عن الفكرة تحت وقع الأزمة المالية، والخوف من استمرار أزمة كورونا لفترة أطول، قد تصل إلى تعطيل بداية العام الدراسي الجديد، ومن ثم يتم التوسع في نظام التعليم عن بعد وحينا يتساوى الطلاب بالمدارس الخاصة والحكومية في نفس الخدمة المقدمة. وعندما سُئل طارق شوقي وزير التربية والتعليم، عن إصرار المدارس على دفع الأسر باقي مستحقات العام الدراسي الذي توقف بسبب ظروف جائحة كورونا، رد بأن «هذا حقهم، طالما أن هناك عقدا بين المدرسة وولي الأمر». وحالت الأزمات المالية الواقعة على كامل الآباء بين استكمال مستحقات موسم الدراسة المقبل، ودفع الجديد قبل موعده. ومع أن القانون لا يعطي الحق للمدرسة في الحصول على المقابل المالي قبل شهر سبتمبر من كل عام، لكن تشابك المصالح وانشغال الحكومة في مواجهة جائحة كورونا جعل الأمر في مواجهة خاسرة مع المدارس، فإما الدفع مبكرا، وإما البحث لأبنائها عن مكان آخر.



محمد عبدالفتاح

يهدف إلى تحفيز المستهلك وتنشيط السوق المحلية

وتابع أن «المبادرة تقوم على أساس أن الصناع والتاجر يتنازلان عن جزء من الربح ويخفضان الأسعار من أجل زيادة المبيعات، عبر خصومات يستفيد منها المواطنون». وأوضح أن «الهدف الثاني للمبادرة هو البعد الاجتماعي، حيث تقدم الحكومة لأصحاب بطاقات التكوين ومحدودي ومتوسطي الدخل، وعددهم 64.5 مليون شخص، تخفيضا آخر قدره 10 في المئة بحد أقصى ألف جنيه» للبطاقة.

وأشار إلى «الإقبال الكبير جدا من المواطنين على الشراء في إطار مبادرة «أهلا مدارس» التي تشمل 65 ألف سلعة»، وتستمر حتى 26 أكتوبر المقبل، قابلة للتמיד. أما الدكتور أيمن حسام الدين مساعد وزير التكوين لشؤون التجارة الداخلية، فاعتبر أن هذه المبادرات أداة لتخفيف المعاناة عن الأسر المصرية والحد من ارتفاع الأسعار في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وانخفاض مستوى الدخل». وأضاف أن الحكومة تهدف من خلال هذه المبادرات إلى أن يحصل المواطن على السلع التي يحتاجها بسعر جيد في متناول قدرته، إلى جانب دعم المصنعين والتجار عبر إعادة حركة الإنتاج والبيع،

وبداية الشهر الجاري، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على عدة شركات، متهمه إياها بتمكين شحن وبيع بتروكيمياويات إيرانية، في أحدث حلقة من مسلسل الضغوط الأميركية بهدف تضيق الخناق على النظام الإيراني. وسبق وقالت وزارة الخزانة الأميركية إن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، فرضت العقوبات على 6 شركات لأنها دعمت شركة تريليانس للبتروكيمياويات المحدودة التي أدرجت واشنطن اسمها على القائمة السوداء. ويرى معهد التمويل الدولي أنه إذا استمرت العقوبات الأميركية «فبعد عامين من الركود الشديد، سيظل النمو ضعيفا على المدى المتوسط وسيترفع معدل البطالة أكثر ليتجاوز 20 في المئة ما ينذر بتفجر اجتماعي وستواصل الاحتياطات الرسمية تراجعها إلى حوالي 20 مليار دولار بحلول مارس 2023».

وأضاف المعهد أنه إذا جرى رفع العقوبات الأميركية في المقابل فإن نمو الاقتصاد الإيراني قد يتجاوز 6 في المئة سنويا على أن تستأنف الاحتياطات ارتفاعها إلى 143 مليار دولار وقد يتضاعف الناتج المحلي الإجمالي إلى مثليه ليصل إلى 639 مليار دولار بحلول مارس 2024».

وقال روبرت موجلينكي، وهو باحث مقيم في معهد دول الخليج العربية ومقره واشنطن، مؤخرا «في ظل ترجيح بقاء الرئيس ترامب في المنصب خلال جزء كبير من عام 2020، وربما حتى 2024، فإن آفاق التوصل إلى اتفاق دائم بين الولايات المتحدة وإيران تبدو بعيدة. ولذلك فإن عدد المخاطر الذي يواجه الاقتصاد الإيراني يفوق عدد الفرص». وكان انخفاض قيمة العملة الإيرانية بعد إعادة فرض العقوبات قد عطل التجارة الخارجية في البلاد وفاقم التضخم السنوي الذي توقع صندوق النقد الدولي أن يصل إلى 31 في المئة هذا العام.

وقال روبرت موجلينكي، وهو باحث مقيم في معهد دول الخليج العربية ومقره واشنطن، مؤخرا «في ظل ترجيح بقاء الرئيس ترامب في المنصب خلال جزء كبير من عام 2020، وربما حتى 2024، فإن آفاق التوصل إلى اتفاق دائم بين الولايات المتحدة وإيران تبدو بعيدة. ولذلك فإن عدد المخاطر الذي يواجه الاقتصاد الإيراني يفوق عدد الفرص». وكان انخفاض قيمة العملة الإيرانية بعد إعادة فرض العقوبات قد عطل التجارة الخارجية في البلاد وفاقم التضخم السنوي الذي توقع صندوق النقد الدولي أن يصل إلى 31 في المئة هذا العام.

## الشركات الصينية تحقق قفزة في الأرباح

وارتفعت أرباح الشركات الصناعية للمواد الخام 32.5 في المئة في أغسطس، من 14.7 في المئة في يوليو، بحسب تشو هونغ المسؤول في مكتب الإحصاءات. ويرجع ذلك في جزء منه إلى تعافي أسعار السلع العالمية مثل النفط والحديد الخام.

وارتفعت أرباح الشركات الصناعية العامة 37 في المئة على أساس سنوي في أغسطس، ونمت أرباح الشركات المنتجة للمعدات الكهربائية 13.3 في المئة في الفترة ذاتها.

وارتفعت أرباح قطاع تصنيع المعدات العامة 37 في المئة على أساس سنوي في أغسطس، ونمت أرباح الشركات المنتجة للمعدات الكهربائية 13.3 في المئة في الفترة ذاتها.

وارتفعت أرباح الشركات الصناعية للمواد الخام 32.5 في المئة في أغسطس، من 14.7 في المئة في يوليو، بحسب تشو هونغ المسؤول في مكتب الإحصاءات. ويرجع ذلك في جزء منه إلى تعافي أسعار السلع العالمية مثل النفط والحديد الخام.